د. بسام أبو عبد الله

السعودية الجديدة!

عنوان مقالي اليوم مستوحى من كتاب جديد صدر في بيروت للصديق الباحث د. فؤاد إبراهيم بعنوان «السعودية الجديدة – لعبة الحافات»، ويبدو لي أن هذا الكتاب مهم لسبب أساسي أن مؤلفه من أبناء البلد، وكتبه بلغة علمية موضوعية وتحليلية، تبتعد عن اللغة التي عهدناها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أي لغة السب والشتم والإهانة، وهي لغة لا تجعل أي باحث موضوعي يفهم حقيقة التحولات التي تجري في السعودية، وهل هي حقيقية وعميقة، أم مجرد فقاعات إعلامية كما يروج البعض لذلك؟ ومناسبة تناول هذا الموضوع هو الحديث المطوّل لولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى قنوات تمولها المملكة، ونشرته صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية.

وإذا كنت لست من المعنيين بالشأن الداخلي السعودي، لأن أهل مكة أدرى بشعابها، لكنني معني بالتحولات في السعودية، وانعكاساتها على صعيد المنطقة، وسورية بشكل خاص، ويبدو واضحاً من حديث ولي العهد السعودي أن السعودية بدأت تبحث عن مخارج لمآزقها، ومنها ضرورة ترطيب، وترتيب العلاقات مع إيران في ضوء الخطوات المتسارعة التي تتم في فيينا لإنجاز عودة الولايات المتحدة الأميركية للاتفاق النووي، وهو أمر عارضته السعودية في مرحلة الرئيس باراك أوباما، وظهر ذلك من خلال توتر العلاقة السعودية الأميركية خلال تلك المرحلة، لكنها عادت مرة أخرى للبريق في عهد ترامب الذي حدد معادلة جديدة هي «المال مقابل الحماية».

المتغير الأهم، أنه بعد أكثر من ٧٦ عاماً من لقاء الرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت مع مؤسس السعودية الملك عبد العزيز آل سعود، على متن الباخرة كوينسي في شباط عام ١٩٤٥، الذي أسس لمعادلة «النفط مقابل الحماية»، فإن أميركا نفسها لم تعد بحاجة كبيرة للنفط السعودي، فقد دخلت نادي المنتجين عام ٢٠١٨ متجاوزة السعودية وروسيا، وستصبح عام ٢٠٢٣ أكبر منتج للسوائل النفطية في العالم، ومكتفية ذاتياً بحلول العام ٢٠٣٠، وهذا كله دفع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب للتعبير عن هذه المعادلة الجديدة، وبلغته الوقحة المعهودة قائلاً: «إن دولاً في المنطقة، وبعضها غني للغاية لن تدوم أسبوعاً واحداً من دون حماية الولايات المتحدة»، وأضاف: «نحن نحميهم، وعليهم الآن أن يكثفوا، ويدفعوا ثمن ذلك»، والحقيقة أن الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما عبّر عن ذلك قبلاً بقوله: «إن الولايات المتحدة لن تقاتل بعد الآن نيابة عن أحد»، ومع سقوط ترامب الذي عول عليه ابن سلمان، ظهر بايدن بسيف مسلط آخر يتمثل بقضية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وحقوق الإنسان، ووقف الحرب في اليمن، والنتيجة المطلوبة هو ما قاله ترامب سابقاً «تسديد الثمن المطلوب»، وهو أمر حاول ابن سلمان التخفيف منه عندما قال في مقابلته قبل أيام «إن نسبة الخلاف مع الولايات المتحدة لا تتجاوز ١٠ بالمئة فقط»، وفي كل الأحوال نرصد من كلام ابن سلمان محاولة لتهدئة الداخل السعودي، وطمأنة الإقليم أي إيران، واليمن، وإبراز الإشارة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأهمها «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»، واحترام سيادتها واستقلالها، وهو أحد أهم مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية أيضاً.

إذا أردنا الآن أن نقرأ التحولات الجارية في المنطقة فسوف نرى ما يلي:

١– تحولات تركية واضحة من اتهام ابن سلمان بقتل خاشقجي إلى احترام قرارات المحكمة السعودية، مع سعي للتقارب مع مصر والإمارات.

٢– مفاوضات إيرانية سعودية تجري في بغداد، وحديث ابن سلمان الودي تجاه إيران في المقابلة يوحي بأجواء جديدة تأخذ بالحسبان مفاوضات فيينا النووية، والتحولات الميدانية في اليمن.

٣– أما سورية، فهي القطبة المخفية في كل ما يجري، ذلك أنه من الواضح أن الإمارات هي التي تقود جهوداً مع عمان من أجل التمهيد للعودة لجامعة الدول العربية كجسر أولي للتسويات القادمة.

٤– قيام السعودية بإغلاق مكاتب ما يسمى «الهيئة العليا للتفاوض» وتخفيف التمويل، لقناعتها بأن زمن استخدام هؤلاء قد انتهى، وعليهم البحث عن حلول، وخاصة أن السعودية كغيرها اكتشفت، أو هي تعرف أن وزن هؤلاء «الإمعات» في التسويات الإقليمية يساوي الصفر، وإذا كان رئيس النظام التركي رجب أردوغان قد أغلق فم «إخوان مصر» بعد أن وجد أن كلفة استثمارهم قد أصبحت أعلى من كلفة فائدتهم، فالاعتقاد أيضاً أن السعودية أدركت الأمر نفسه تجاه من سموا أنفسهم معارضة سورية، يعتاشون على موائد السعودية، وقيمتهم في الشارع السوري تساوي لا شيء.

٥– إن ما أشار إليه ابن سلمان لضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول هو أمر جوهري، ففي الوقت الذي ننظر إلى رؤية السعودية ٢٠٣٠ على أنها شأن داخلي سعودي، بالرغم من إمكانية نشر الكثير عنها، فعلى المملكة أن تتوقف عن الحديث على الشأن الداخلي السوري مثلاً، وخاصة من أولئك الكتبة الذين يكتبون بالأجرة لديها، والذين آن لهم أن يهتموا بدعم رؤية السعودية ٢٠٣٠، والتسويق لها أكثر من اهتمامهم بالانتخابات الرئاسية السورية، وشكل نظام الحكم في سورية، ومستقبل سورية، الذي يقرره السوريون بأنفسهم، الذين أنتجوا أول دستور لبلادهم منذ مئة عام.

ما أريد قوله باختصار، إن صمود الشعب العربي السوري وجيشه ورئيسه خلال سنوات عشر من الحرب الفاشية على بلادهم، هو درس يجب أن يقرأه الجميع، وإن الوهابية والتطرف والإخوان، أصبحت أداة قاتلة بيد من استخدمها، وخطرة على شعوب المنطقة، ووحدة مجتمعاتها، إذ آن الأوان لنفهم أن الاهتمام بمستقبل شعوبنا والتنمية والازدهار هو أساس للأمن القومي لأي دولة، وإذا كانت سورية قد وصلت قبل بدء هذه الحرب الفاشية عليها إلى أرقام مبشرة اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وصحياً، وكانت تسير في الاتجاه الصحيح، فإن فاشية الحرب والقتل، والتدمير أرجعتها للخلف، وفي الوقت نفسه تركت آثاراً انعكست على الأمن القومي لدول الخليج، حتى على السعودية نفسها.

من يعتقد أن أمنه القومي يبنى على الحماية الخارجية مخطئ، فالأمن القومي يبنى على استقرار الآخرين، والمحيط الإقليمي، والجوار، وعلى معادلات التنمية الداخلية، وهو ما حذر منه الرئيس بشار الأسد منذ بداية الحرب على سورية، إذ إن الزلزال الذي أشار إليه يحدث الآن، والكل يبحث عن مخارج للنجاة، وإذا كانت السعودية الجديدة تتغير فعلاً، لا أعتقد أن عربياً سيزعجه ذلك، لأن التحولات تجتاح العالم بأسره، وبحاجة لمقاربات ناضجة، وجديدة تجاه ما جرى، ويجري، وأول الأجندة، سورية الصامدة الصابرة القوية العزيمة التي على الجميع التعلم منها، ومراجعة مقارباتهم تجاهها، لأنها مركز العالم كانت وما زالت وستبقى، وإن غداً لناظره قريب.

مرتزقة أردوغان يدفعون رشاوى مقابل عودتهم إلى سورية!

لجأ مرتزقة الاحتلال التركي من الإرهابيين السوريين الموجودين في الأراضي الليبية، إلى دفع الرشاوى لمتزعميهم وإبراز تقارير طبية، بعضها مزور، مقابل إعادتهم إلى سورية، وذلك في ظل استمرار توقف عودتهم منذ آذار الماضي.

وعادت أعداد قليلة من مرتزقة الاحتلال التركي السوريين من ليبيا إلى سورية، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة في تقرير نشرته أمس، بعد إبراز تقارير طبية وتزوير بعضها عبر دفع الرشاوى إلى متزعميهم.

وأشارت المصادر إلى استياء كبير في أوساط «المرتزقة» الموجودين على الأراضي الليبية مع استمرار توقف عودتهم إلى سورية منذ ٢٥ آذار الماضي، أي منذ نحو ٥ أسابيع عن الرحلة الأخيرة التي جاءت بعد توقف كامل لعودة هؤلاء المرتزقة منذ منتصف تشرين الثاني الماضي.

ولفتت إلى أنه ومنذ منتصف نيسان الجاري، يعمد مسلحون من التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي، والموجودين في ليبيا، إلى دفع رشوة للأطباء بغية تزوير تقارير طبية تمكنهم من العودة إلى سورية.

وأشارت إلى أن النظام التركي أرسل، في ٨ آذار الماضي دفعة مؤلفة من ٣٨٠ مرتزقاً إلى ليبيا.

ويوجد في ليبيا حسب المصادر، أكثر من ٦٦٣٠ مرتزقاً، وسط نيات النظام التركي لإبقاء مجموعات من التنظيمات الإرهابية الموالية له في ليبيا لحماية القواعد التركية، فضلاً عن أن الكثير من المرتزقة لا يرغبون بالعودة إلى سورية بل يريدون الذهاب إلى أوروبا عبر إيطاليا.

وفي آذار الماضي، جرى اتفاق بين النظام التركي والولايات المتحدة قضى بخروج المرتزقة الإرهابيين السوريين من كل التراب الليبي في غضون أسبوعين.

وفي التاسع عشر من الشهر ذاته، صدرت أوامر من النظام التركي لمسلحي التنظيمات الإرهابية السوريين الموالين له والموجودين ضمن الأراضي الليبية، بالبدء بتجهيز أمتعتهم وأنفسهم تحضيراً لعودتهم إلى سورية، إلا أن المصادر تحدثت بعد يومين من ذلك، عن قيام متزعم ميليشيا «السلطان سليمان شاه» المدعو محمد الجاسم الملقب «أبو عمشة»، بتجهيز، دفعة من مسلحيه من منطقة عفرين بريف حلب وإرسالها إلى تركيا، من دون معلومات مؤكدة عن وجهتهم بعد ذلك، إلا أن المصادر رجحت حينها أن تكون وجهتهم ليبيا!

وأضافت المصادر: إن «أبو عمشة» قال لمسلحيه حينها: إن رواتبهم الشهرية ستكون ٥٠٠ دولار أميركي.

وكالات

على خطا الدنمارك.. مساعٍ لحزب هولندي لإعادة اللاجئين السوريين

لاجئون سوريون في هولندا (عن الإنترنت – أرشيف)

يسعى حزب «JA21» الهولندي إلى تطبيق النموذج الدنماركي، بإعادة اللاجئين السوريين في هولندا إلى وطنهم الأم سورية.

وطرح حزب «JA21» الذي يصنف كحزب ليبرالي محافظ على وزيرة العدل والأمن الهولندية أنكي بروكرز في البرلمان الهولندي عدداً من الأسئلة حول إعادة اللاجئين السوريين في هولندا إلى وطنهم الأم أسوة بالدنمارك، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

ووجه النائب عن الحزب يوست إيردمان، أسئلة مكتوبة إلى بروكرز، بناء على قرار الدنمارك بترحيل اللاجئين السوريين بسبب تحسن الوضع الأمني في سورية.

وسال إيردمان: هل تعلمين أن الدنمارك منذ الصيف الماضي لم تجدد تصاريح الإقامة المؤقتة لما لا يقل عن ١٨٩ سورياً، وتقوم بمراجعة مئات تصاريح الإقامة المؤقتة نتيجة التحسن الكبير في الوضع الأمني في منطقة دمشق؟.

كما طرح سؤال: كم عدد السوريين الحاصلين على تصريح إقامة لجوء مؤقت في هولندا حالياً.. وكم منهم يفصلهم سنة واحدة أو أقل عن اللحظة التي يمكنهم فيها التقدم للحصول على تصريح إقامة دائمة؟.

وسال أيضاً: هل توافقين على أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لهولندا أن يعود اللاجئون السوريون إلى سورية في أقرب وقت ممكن إذا لم يكن كذلك، فلماذا؟، مشيراً إلى أن ٧٠ بالمئة من مجموعة اللاجئين الذين قدموا في أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٨ لا يزالون يتلقون إعانات المساعدة الاجتماعية.

ومن ضمن الأسئلة: هل توافقين أيضاً على أن عودتهم هي أيضاً في مصلحة إعادة إعمار سورية؟ إذا لم يكن كذلك، فلماذا؟

وأضاف إيردمان في أسئلته: هل تتشاركين مع ما تقوله دولة الدنمارك الاشتراكية الديمقراطية العضو في الاتحاد الأوروبي بأنه لم تعد هناك أي عقبات أمام السماح للسوريين بالعودة إلى أجزاء من بلدهم الأصلي؟ إذا لم يكن كذلك، فلماذا؟

كما سال: هل أنت على استعداد لاتباع النموذج الدنماركي في أقرب وقت ممكن من أجل منع المزيد والمزيد من حاملي الإقامة السورية من البقاء في هولندا إلى الأبد؟ إذا لم يكن كذلك، فلماذا؟

ويتفق مع النائب الهولندي كل من حزبي «الحرية» و«منتدى الديمقراطية» اليمينين بضرورة عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، على حين يخالفهم الرأي معظم الأحزاب الهولندية الأخرى خصوصاً حزب الديمقراطيين «D66» ثاني أكبر الأحزاب في هولندا إضافة إلى الأحزاب اليسارية، حسب «المواقع».

وتأسس حزب «JA21» في كانون الأول ٢٠٢٠ وتشكل من أعضاء منشقين عن حزب «منتدى الديمقراطية» الذي كان يطالب أيضاً بإعادة السوريين إلى وطنهم، وتمكين الحكومة السورية من إعادة السيطرة على البلاد، كما أكد أنه ليس هناك دليل على استخدام الجيش العربي السوري للسلاح الكيماوي.

وتعتزم الدنمارك المضي قدماً في مساعي إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، معتبرة أن الأوضاع تحسنت، وذلك بالرغم من حملة الضغوطات الإعلامية الكبيرة التي تتعرض لها.

وكشف وزير الهجرة ماتياس تسفاي حسب وكالة «رويترز» في تصريحات له أول من أمس، أن «الدنمارك كانت صريحة وصادقة من اليوم الأول. وأوضحت للاجئين السوريين أن تصاريح إقامتهم مؤقتة، ويمكن إلغاء التصريح إذا لم تعد هناك حاجة للحماية».

وذكرت هيئة الهجرة بالدنمارك، أنه منذ العام ٢٠١٩ ألغت البلاد تصاريح إقامة أكثر من ٢٠٠ لاجئ سوري من منطقة دمشق، من بين ما يزيد على ٦٠٠ حالة تمت مراجعتها.

وفي العام نفسه بدأت الحكومة الدنماركية بعرض أموال على السوريين لمغادرة البلاد، حيث عاد ما لا يقل عن ٢٥٠ لاجئاً طواعية إلى بلدهم منذ عام ٢٠١٩.

وكالات

مسؤول في ميليشيات «قسد» يسرق أكثر من مليار دولار من عائدات النفط السوري المنهوب!

ميليشيات «قسد» بالقرب من حقل العمر في دير الزور (رويترز – أرشيف)

تم الكشف، أمس، عن قيام أحد موظّفي ما يسمى «هيئة المحروقات» فيما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية، والمشرف على إدارة شركة «سادكوب»، باختلاس مع آخرين ما يزيد على مليار دولار أميركي من عائدات النفط المسروق من حقول النفط السورية، رغم محاولات التكتم على الأمر، وعدم الإعلان عن الحادثة لأن رجل الظل في عملية الاختلاس هو أحد أبرز قياديي ما يسمى «حزب العمال الكردستاني»، وهو أمر يفسر حالة الفساد المتفاقمة في صفوف ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» التي تسيطر على «الإدارة الذاتية».

وأوضح مصدر مطلع على القضية، حسب مصادر إعلامية معارضة، أن ما يسمى «جهاز المخابرات» في ميليشيات «قسد» بمدينة القامشلي اعتقل شيار مسور ابن الكاتب والأستاذ في «جامعة القامشلي» غير المعترف بها والتابعة لميليشيات «قسد»، خالص مسور، بتهمة اختلاسه مع ستة أشخاص آخرين أكثر من مليار دولار أميركي، وذلك خلال فترة ٧ أعوام.

وقبض على شيار في المرة الأولى من قبل ما يسمى قسم الجريمة المنظمة بمدينة القامشلي التابع للميليشيات مطلع العام الحالي، ودام اعتقاله حينذاك قرابة الشهر، وبعد إطلاق سراحه شددت الميليشيات الرقابة عليه، ليعاود هذه المرة ما يسمى «جهاز المخابرات» في الميليشيات اعتقاله واقتياده إلى أحد مقاره في ريف مدينة الحسكة.

وأشار المصدر إلى أن شيار كان الرجل الثاني في إدارة «سادكوب» بعد الكادر القيادي فيما يسمى «حزب العمال الكردستاني»، والمسؤول المالي لجميع القطاعات في عموم مناطق سيطرة ميليشيات «قسد»، المدعو علي الشير، لافتاً إلى أن للأخير حصة الأسد في عملية الاختلاس وتمكن من حماية شيار طوال الأعوام الماضية.

وبيّن المصدر، أن شيار ليس الوحيد في عملية الاختلاس، بل هناك شبكة مباشرة مؤلفة من ستة أشخاص من إدارة «سادكوب» الخاضعة لميليشيات «قسد»، ومن خارج المديرية، وهم أولئك المتعاملون مع محطات المحروقات والسوق السوداء.

وأكدت المواقع، أن قيادات ما يسمى «حزب العمال الكردستاني» أو ما يعرفون بـ«الكوادر» وهم من أكراد تركيا وإيران، سيطروا على جميع قطاعات ما يسمى «الإدارة» الانفصالية، ولم يعينوا أي مسؤول سوري في إدارة أي مؤسسة عسكرية ومالية على وجه الخصوص، وذلك منذ دخولهم إلى سورية وإنشاء «الإدارة الذاتية» الانفصالية.

وأشار ناشطون وسياسيون أكراد إلى أن الأسماء المعروفة من القيادات العسكرية والسياسية من الأكراد السوريين ليسوا سوى أدوات لتنفيذ أوامر ما يسمى كوادر «حزب العمال الكردستاني» المنبثقين من قيادة حزب «العمال» في منطقة قنديل بالعراق.

وبينت المواقع، أن من هؤلاء الكوادر الذين ذاع صيتهم، علي الشير، وهو المسؤول المالي الأول والخفي لميليشيات «قسد» في جميع مناطق سيطرتها، وهو كردي إيراني، وحسب مصادر مقرّبة من «الإدارة» الانفصالية، فهو الآمر والناهي في الشؤون المالية، وبشكل خاص فيما يتعلّق بالنفط ومشتقاته.

وكشفت مصادر أخرى، أن الشير أصدر قراراً منع فيه أي شخص كان من شراء «أراضي عرب الغمر»، المنتشرة من ريف مدينة رأس العين وصولاً لمدينة المالكية في محافظة الحسكة، على الحدود العراقية، التي تُعتبر من أخصب الأراضي، ليحتكر هو عملية الشراء وبأرخص الأسعار.

واشترى الشير على الطريق الواصل بين مدينة القامشلي وبلدة القحطانية، أراضٍ زراعية بأسعار رخيصة بعد تهديد أصحابها وبذريعة شراء أراضٍ للاحتلال الأميركي، وبنى على تلك الأراضي معملاً للإسمنت يقوم على دعم منشأة لتصنيع قوالب إسمنتية للأنفاق العسكرية التي تحفرها ميليشيات «قسد» في جميع مناطق سيطرتها.

وبالنسبة إلى ضخامة المبلغ المُختلس، كشف ما يسمى «رئيس الهيئة المالية» في مدينة منبج في محافظة حلب والمنشق مؤخراً عن «الإدارة الذاتية» الانفصالية المدعو نضال إيبو، أن العائدات الشهرية من النفط تبلغ ١٢٠ مليون دولار أميركي، وتعدد عمليات اختلاس «إدارة المحروقات» خلال الأعوام الماضية يوضح أنه من الممكن اختلاس مثل هذا المبلغ الضخم.

وأوضحت المصادر، أن من أبرز طرق الفساد والاختلاس، بيع صهاريج تتسع لما بين ٣٠ ألف ليتر و٤٠ ألف ليتر من مادتي المازوت والبنزين المكررتين بدائياً، لبعض المحطات من دون أن تدخل في سجلات إدارة «سادكوب»، وخلط البنزين المكرر بدائياً والذي يُباع بـ٢١٠ ليرات سورية مع البنزين المستورد بنسبة الثلث والذي وصل سعره لـ ٢٩٠٠ ليرة سورية، إضافة إلى التلاعب بسعر البنزين المستورد المغشوش أثناء ارتفاع سعر الدولار ورفض تخفيضه بتحسن الليرة السورية.

وتابعت المصادر: إن من بين طرق الفساد والاختلاس، بيع كميات من مادة المازوت لمناطق سيطرة ما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي، بأسعار تصل لـ ١٠٠٠ ليرة سورية لليتر الواحد، من دون أن ترد في ميزانية «الإدارة الذاتية» الانفصالية، وكذلك أخذ الرشاوى من أصحاب الصهاريج لتقديم دورهم من أجل تعبئة صهاريجهم ونقل الوقود، ويصل مقدار الرشوة إلى نحو ٥٠٠ ألف ليرة سورية.

وأكدت المصادر، أن عمليات الاختلاس لم تقتصر على «سادكوب»، بل حصلت في معظم ما يسمى هيئات ومؤسسات «الإدارة الذاتية» الانفصالية، ففي حقل العمر في محافظة دير الزور الذي يديره أحد كوادر ما يسمى «حزب العمال الكُردستاني» من أصول كردية إيرانية، يتم بيع كميات كبيرة من النفط للمناطق التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية بسعر ٢٨٠ دولاراً أميركياً للطن الواحد من الفيول.

وكالات

أهالي «عرب سعيد» اشتبكوا مع «النصرة».. واستشهاد طفل وإصابة ١٤ مدنياً بانفجارين في جرابلس

الجيش يمشّط مربعات جديدة في البادية من الدواعش و«الحربي» يستهدفهم

دبابة للجيش العربي السوري في ريف حماة (عن الإنترنت – أرشيف)

حماه- محمد أحمد خبازي
دمشق – «الوطن»- وكالات

واصلت قوات الجيش العربي السوري، أمس، تمشيط البادية الشرقية من بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، وتطهير مربعات جديدة بعدة قطاعات فيها، بالترافق مع شن الطيران الحربي السوري والروسي عدة غارات على مواقع التنظيم في المنطقة، في وقت ساد فيه الهدوء الحذر وشبه التام في منطقة خفض التصعيد.

وبينما اشتبك أهالي قرية عرب سعيد في إدلب مع مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي ما أدى إلى إصابة طفل بجروح، استشهد طفل وأصيب العديد من مسلحي التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي بجروح بينهم مدنيون، بانفجارين متزامنين في مدينة جرابلس بريف حلب.

وفي التفاصيل، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش تابع عمليات تمشيط البادية السورية من قطاعات شرق حماة وحمص ودير الزور، بمساندة من القوات الرديفة، وتغطية الطيران الحربي السوري والروسي.

وأوضح المصدر، أن وحدات من الجيش والقوات الرديفة، واصلت تمشيط البادية وتطهير مربعات جديدة بعدة قطاعات في البادية المشتركة مابين محافظات حماة وحمص ودير الزور.

ولفت المصدر إلى أن الطيران الحربي السوري والروسي شن عدة غارات على مواقع للدواعش في مثلث حماة– حلب– الرقة، كما مسح غير مرة البادية مابين حمص ودير الزور، بحثاً عن تحركات للإرهابيين لاستهدافها.

أما في منطقة «خفض التصعيد» بريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي، فقد بيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الهدوء الحذر وشبه التام سيد الموقف بالمنطقة – حتى ساعة إعداد هذه المادة – ولم يسجل فيها أي حدث ملفت.

وعزا المصدر ذلك، إلى ضربات الجيش الموجعة للإرهابيين خلال الأيام القليلة الماضية، التي جاءت رداً حاسماً على خروقاتهم لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد».

وقال: «لقد بات الإرهابيون على يقين أن أي خرق لهم للاتفاق المذكور سيقابله الجيش برد ناري شديد، يكبدهم خلاله خسائر فادحة لا يتوقعونها».

من جهة ثانية، تبنت ميليشيا «سرية أنصار أبي بكر الصديق»، في بيان نقلته وكالة «نورث برس» الكردية أمس، عملية استهداف رتل عسكري لقوات الاحتلال التركي على طريق إدلب–أريحا قرب النقطة التركية المتمركزة على أطراف قرية المسطومة جنوب إدلب.

وأضاف البيان: إن الاستهداف أسفر عن تحقيق إصابات وإعطاب عربة للقوات التركية، مشيراً إلى أن العملية جاءت كرد على مقتل امرأة على يد «الجندرمة» التركية في الثاني والعشرين من الشهر الجاري، تم استهدافها في الأراضي الزراعية قرب قرية إسقاط بريف إدلب الشمالي.

بموازاة ذلك، جرت اشتباكات بين أهالي قرية عرب سعيد غرب إدلب، ومسلحي حاجز أمني لتنظيم «النصرة» حسب ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وذكرت المصادر، أن مسلحي الحاجز التابعين للتنظيم استنفروا بعد خلاف جرى بينهم وبين أهالي القرية، وذلك بعد حدوث إطلاق نار أدى إلى إصابة طفل بجروح.

أما في محافظة حلب، فقد نقلت وكالة «سانا» عن مصادر أهلية أن «دراجة نارية مفخخة انفجرت بالقرب من حاجز للمجموعات الإرهابية المدعومة من تركيا في مدينة جرابلس بريف حلب الشمالي، بالتزامن مع انفجار عبوة ناسفة مزروعة بسيارة في المكان ذاته، ما تسبب باستشهاد طفل وإصابة ١٤ مدنياً بجروح».

ولفتت المصادر، إلى أن الانفجارين تسبّبا أيضاً بإصابة عدد من الإرهابيين إضافة إلى وقوع أضرار مادية.

على صعيد متصل، احترقت سيارتان على محور باصوفان بريف مدينة عفرين المحتلة شمالي حلب، نتيجة استهدافهما بصواريخ مضادة للدروع، أطلقت من جهة مواقع قوات الجيش والميليشيات الكردية في الجهة المقابلة، حسب مصادر إعلامية معارضة ذكرت أنه لم ترد معلومات عن وقوع خسائر بشرية حتى الآن.

وفي السياق، وحسب المصادر المعارضة، فقد اندلعت اشتباكات بالرشاشات الثقيلة، بعد منتصف ليل الثلاثاء الأربعاء ما بين التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي من جهة، وما تسمى «قوات مجلس منبج العسكري» التابع لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية، قرب قرية أم جلود شمالي مدينة منبج شرقي حلب، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

العراق يحفر خندقاً بعرض وعمق ٣ أمتار على الحدود مع سورية

توقعت قيادة العمليات المشتركة العراقية، إغلاق جميع الثغرات الأمنية على الحدود بين العراق وسورية خلال الشهرين المقبلين، مؤكدة أن العمل مستمر بحفر خندق عرضه ٣ أمتار وعمقه ٣ أمتار.

وذكر الناطق باسم قيادة العمليات، اللواء تحسين الخفاجي، أن العمل مستمر لضبط الحدود مع سورية، وهناك جهد كبير من قوات الحشد الشعبي ومن وزارة الدفاع ووزارة الموارد المائية والعمل مستمر بحفر خندق عرضه ٣ أمتار وعمقه ٣ أمتار، حسبما ذكرت وكالة «سبوتنيك».

وأضاف: «تقريباً كان لدينا ٢٢٠ كيلومتراً غير منجزة، أنهينا منها نحو ١٤٠ كم، ونأمل خلال الشهرين القادمين إنهاء هذا الملف ونغلق كل الثغرات الأمنية الموجودة بين الجانب العراقي والجانب السوري»، علماً أن طول الحدود السورية العراقية يبلغ ٦١٠ كم.

وأكد الخفاجي أن هناك تعاوناً بين العراق والجانب السوري عن طريق المركز الأمني المشترك الذي تشترك فيه روسيا وإيران وسورية والعراق الموجود في وزارة الدفاع العراقية.

وكالات

هدوء في حي طي وميليشيات «قسد» تواصل المماطلة بالانسحاب منه

موفق محمد - وكالات

تواصل الهدوء في حي طي بمدينة القامشلي، مع مواصلة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية العميلة للاحتلال الأميركي مماطلتها بتنفيذ بنود اتفاق الهدنة في الحي الذي مضى عليه عدة أيام.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال الأكاديمي فريد سعدون الذي حضر مفاوضات التوصل إلى الاتفاق: «الوضع هادئ (في حي طي) وتم سحب القوات التي جلبتها «قسد» ولم يبقَ في الشوارع سوى (ما تسمى) قوات «الأسايش» (التابعة لقسد)، كما تم سحب المدرعات والمصفحات من الشوارع».

وأضاف سعدون: «للتو عدت من حي طي والوضع طبيعي في الشوارع»، موضحاً أن قسماً من الأهالي ممن نزحوا على إثر الاشتباكات التي حصلت بين قوات الدفاع الوطني و«الأسايش» عادوا إلى منازلهم.

وبشأن تنفيذ باقي بنود الاتفاق، قال سعدون: «اليوم هناك جولة مفاوضات بين الدولة و«قسد» برعاية روسية، لبحث استكمال تنفيذ باقي بنود الاتفاق»، وأضاف: «أيضاً من المقرر أن يكون هناك لقاء مساء اليوم لنا (وفد أكاديمي وأهلي) في المطار مع القائد الروسي».

وينص اتفاق الهدنة على وقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب ميليشيات «قسد» من حي طي الذي اجتاحته قبل عدة أيام، وانتشار عناصر شرطة من قوى الأمن الداخلي التابعة للحكومة السورية الشرعية فيه وعودة الأهالي إلى منازلهم بعدما نزحوا بسبب عملية الاجتياح.

وشهد حي طي أمس تسيير دورية مشتركة للقوات الروسية، وميليشيا «الأسايش» مع تحليق مروحيتين روسيتين في سماء المدينة، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وذكرت المصادر، أن الشرطة العسكرية الروسية تسيّر دوريتين مشتركتين في اليوم مع ميليشيا «الأسايش» لضمان سريان اتفاق الهدنة ومتابعة أوضاع الحي عن كثب.

وأعلنت ميليشيات «قسد» ليل الأحد الإثنين في بيان عن التوصل إلى اتفاق من دون تحديد بنوده.

وجاء في نص البيان: بضمانة قوات سورية الديمقراطية والقوات الروسية تم التوصل إلى هدنة دائمة إن لم تظهر أي خروقات من الدفاع الوطني تجاه قواتنا.

وأوضح البيان أنه يمكن لأهالي حي طي الذين خرجوا من منازلهم بسبب التصعيد العودة لمنازلهم.

ولم تذكر «قسد» في البيان أي شيء سواء عن انسحابها من المناطق التي توغلت فيها أم عن انتشار قوى الأمن الداخلي التابعة للحكومة السورية الشرعية.

من جهة ثانية داهمت ميليشيات «قسد» معبري الحسن والخزيم النهريين، على أطراف بلدة الشحيل بريف دير الزور الشرقي، وصادرت شاحنتين محملتين بمادة المازوت، كما فجّرت عبارة باستهدافها بقاذف «آر بي جي».

وداهمت ميليشيات «قسد» في ٢٣ الشهر الحالي أحد المعابر النهرية بين ضفتي الفرات في بلدة ذيبان في شرق دير الزور، وقام مسلحو الميليشيات بإطلاق النار بشكل عشوائي باتجاه المعبر النهري، ما أدى إلى استشهاد عامل ضمن المعبر، الذي يربط بين المناطق المحررة الخاضعة لسيطرة الجيش العربي السوري، ومناطق سيطرة ميليشيات «قسد».

من جانب آخر قتل شخص زعمت مصادر إعلامية معارضة أنه مسلح من تنظيم داعش الإرهابي واعتقل ثلاثة آخرون، في عملية مداهمة قامت بها ميليشيات «قسد» في حي اللطوة بريف دير الزور.

كما زعمت المصادر أن المعتقلين، الذين ضبطت معهم أسلحة كلاشينكوف وجعب صدرية، اعترفوا بتنفيذهم عمليات قتل استهدفت مسلحين من ميليشيا «الأسايش» في البلدة.

صباغ: سورية تواصل تحسين وضع مواطنيها وتدعو إلى عدم تسييس العمل الإنساني

الوطن

أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بسام صباغ، أمس، أن سورية تواصل تحسين الوضع الإنساني لمواطنيها ودعم جهود الوصول الإنساني وإيصال المساعدات إلى جميع مستحقيها، مشيراً إلى أن ما تقوم به يقابل بتعنت أعمى لبعض الدول التي تتمسك بآلية الوصول عبر الحدود واستغلالها وتوظيفها الشأن الإنساني خدمة لأجنداتها السياسية الخفية وأهدافها المعادية لسورية، موضحاً أن الانتخابات الرئاسية في سورية استحقاق دستوري سيادي يتسق مع مهمة الدولة في ضمان قيام مؤسساتها بواجباتها الدستورية.

ولفت صباغ في كلمة خلال جلسة لمجلس الأمن عبر الفيديو تلقت «الوطن» نسخة منها إلى أن سورية واصلت تعاونها البنّاء مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين لتحسين الوضع الإنساني وإيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، مجدداً موقفها الرافض لآلية إيصال المساعدات عبر الحدود بسبب انتهاكها سيادة سورية وللعيوب الجسيمة التي تتضمنها هذه الآلية.

وبيّن صباغ أن أحد التحديات الرئيسة التي تواجه الوصول الإنساني هو الدور المعرقل لقوات الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية التابعة له حيث منعت وصول قافلة مشتركة إلى مدينة الأتارب كانت سورية منحت الأمم المتحدة الموافقة عليها منذ نيسان الماضي، والأنكى من ذلك منع الهلال الأحمر العربي السوري من العمل في تلك المنطقة والاستعاضة عنه بالهلال الأحمر التركي الذي لا يملك أي ولاية قانونية للعمل على الأراضي السورية، فضلاً عن مواصلة النظام التركي استخدام مياه الشرب سلاحاً ضد المدنيين في الحسكة.

ولفت صباغ إلى أنه في إطار مواصلة الدول الغربية تصعيد حملاتها العدائية ضد سورية شهدت بعض العواصم الأوروبية مؤخراً مسرحيات للتلاعب بركائز القانون الدولي حيث شهدنا عرضاً كان مسرحه لاهاي عبر استغلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لتمرير قرار عدائي وخطير ضد سورية وقبله شهدنا عرضاً آخر تمثل بعقد النسخة الخامسة لما يسمى «مؤتمر بروكسل» في ظل تغييب غير مقبول للحكومة السورية المعنية بتمثيل الشعب السوري والمخولة بالعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لتلبية احتياجاته الإنسانية والتنموية.

وأعرب صباغ عن أسف سورية لمشاركة الأمم المتحدة في رئاسة فعالية تكرس تسييس العمل الإنساني وتربطه بشروط تتعارض جملة وتفصيلاً مع مبادئه وتتجاهل الأسباب الحقيقية الكامنة وراء زيادة المعاناة الإنسانية والمتمثلة بالإجراءات القسرية المفروضة على الشعب السوري وما يرافقها من نهب قوات الاحتلال الأميركي ثروات سورية وفي مقدمتها النفط والمحاصيل الزراعية وحرمان الشعب السوري من الاستفادة منها في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن.

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بسام صباغ (الوطن)

وجدّد صباغ التأكيد على التزام سورية بعملية سياسية بملكية وقيادة سورية تيسّرها الأمم المتحدة ممثلة بمبعوثها الخاص غير بيدرسون في ظل الاحترام التام لسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، مشدداً على أن إنجاح عمل لجنة مناقشة الدستور يستلزم احترام قواعد إجراءاتها التي تم التوافق عليها ورفض أي تدخلات خارجية فيها أو محاولات لفرض إملاءات حول خلاصات عملها أو جداول زمنية مصطنعة لها.

وأكد صباغ أن الانتخابات الرئاسية استحقاق دستوري سيادي يتسق مع مهمة الدولة في ضمان قيام مؤسساتها بواجباتها الدستورية والمضي قدماً نحو استكمال الواجبات الأخرى بما فيها تحرير أرضنا من فلول التنظيمات الإرهابية وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي وإعادة الأمن والاستقرار وإصلاح وتأهيل ما دمره الإرهاب في البنية التحتية.

وقال صباغ: لقد دأب البعض على إطلاق حملات تشويش على هذه العملية الانتخابية من خلال خلط هذا الاستحقاق الدستوري مع بعض بنود قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ وما ورد في بيانات بعض الدول (اليوم) دليل واضح على التضليل الذي تمارسه في انتهاك صارخ لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء مشدداً على وجوب التزام تلك الدول باحترام ميثاق الأمم المتحدة والكف عن التعدي على حق السوريين في اختيار رئيسهم بكل حرية ومسؤولية وديمقراطية والتوقف عن إصدار تصريحات استفزازية وبيانات عدائية لا تخدم هدف إرساء الأمن والاستقرار في سورية.

«نيويورك تايمز»: إدارة بايدن مهتمة بكشف مصير الصحفي «أوستن تايس» المفقود في سورية

أكدت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مهتمة بكشف مصير الأميركي أوستن تايس، الذي يقال إنه صحفي مستقل اختفى في سورية عام ٢٠١٢، حيث أوضح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن أولوية وزارته هي العثور على تايس.

وشدد مسؤولو إدارة بايدن على أنهم ملتزمون بالعثور على تايس وإنقاذه، حيث كشف مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، هذا الشهر، أن بلينكن تحدث مع عائلة تايس وأوضح أن أولوية الوزارة هي السعي لإطلاق سراحه.

وأكدت مصادر سورية واسعة الاطلاع لـ«الوطن» في ١٩ تشرين الأول أن مسؤولين أميركيين رفيعين زارا العاصمة دمشق منذ فترة قريبة بهدف البحث في عدة ملفات، منها ملف ما يسمى «المخطوفين» الأميركيين، والعقوبات الأميركية على سورية.

وكشفت المصادر حينها، أن كلاً من «روجر كارستينس»، المبعوث الخاص للرئيس الأميركي لشؤون المخطوفين، و«كاش باتل» مساعد الرئيس الأميركي ومدير مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض زارا دمشق في آب الماضي واجتمعا باللواء علي مملوك رئيس مكتب الأمن الوطني في مكتبه بدمشق وناقشا سلة واسعة من المسائل حملت جملة من العروض والطلبات، وأضافت المصادر التي فضّلت عدم الكشف عن هويتها: «إن هذه ليست الزيارة الأولى لمسؤولين أميركيين بهذا المستوى الرفيع وإنه سبقتها ثلاث زيارات مشابهة إلى دمشق خلال الأشهر والسنوات الماضية».

وحاول المسؤولان الأميركيان كسب تعاون دمشق مع واشنطن في ملف «المخطوفين» الأميركيين في سورية وعلى رأسهم ما يقال إنه صحفي أميركي مستقل يدعى «أوستن تايس»، لكن دمشق بقيت متمسكة بمطلب الانسحاب الأميركي قبل البحث في أي مسألة أخرى.

وتؤكد المعلومات في دمشق أن «أوستن تايس» ليس صحفياً وإنما عميل متعاقد مع الاستخبارات الأميركية دخل الأراضي السورية بطريقة التهريب العام ٢٠١٢ وزار مناطق عديدة كانت قد خرجت حينها عن سيطرة الجيش السوري، ووصل إلى منطقة الغوطة الشرقية مكلفاً بمهمة تجهيز وإعداد «جهاديين» لمحاربة القوات السورية، لكنه اختفى في الغوطة بظروف غامضة ولم يُعرف مصيره حتى الآن، وترجح المعلومات أن يكون اختفاؤه ناجماً عن صراع جماعات متطرفة كانت قد نشأت حديثاً في الغوطة الشرقية.

وأشارت «نيويورك تايمز» إلى أن اختفاء تايس يمثل الآن اختباراً لمسؤولي إدارة بايدن، الذين قد يتعارض استعدادهم لحل القضية مع إحجامهم عن الخوض في هذا النوع من الدبلوماسية غير التقليدية التي مارسها مسؤولو الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

ونقلت الصحيفة عن أندرو تابلر، الذي شغل منصب مدير شؤون سورية في مجلس الأمن القومي وبعد ذلك كمستشار أول للمبعوث الأميركي الخاص لسورية، قوله: «إذا كان السوريون يحتجزون تايس خلال فترة ترامب، كان هذا هو الوقت المناسب للإفراج عنه والحصول على مقابل»، رافضاً الحديث عن تفاصيل تتعلق بقضيته.

وكالات

روسيا وفرنسا دعتا الأعضاء الخمسة الدائمين لبحث النزاعات الإقليمية والدولية

إيران لـ«مجلس الأمن»: ضرورة رفع الإجراءات القسرية المفروضة على سورية

بحث المبعوث الرئاسي الروسي الخاص للشرق الأوسط وإفريقيا نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف ومستشار الرئيس الفرنسي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا باتريك دوريل الوضع في الشرق الأوسط بشكل عام والوضع في سورية بشكل خاص، في حين أكد سفير ومندوب إيران الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة مجيد تخت روانجي أن الإجراءات الغربية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري تلحق أضراراً بحياة المواطنين ليست بأقل من فرض المجاعة عليهم، مطالبة بضرورة وقفها.

وانتقد تخت روانجي في كلمة خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي حول موضوع الحفاظ على المدنيين في النزاعات المسلحة، حسبما ذكرت وكالة «سانا»، صمت المجلس تجاه معاناة الشعب السوري التي تتسبب بها الإجراءات الغربية القسرية أحادية الجانب المفروضة عليه.

وقال: إن «تداعيات هذه الإجراءات الأحادية اللاإنسانية ضد سورية والتي تحول دون استيراد السلع الإنسانية ومنها الأغذية والأدوية تلحق أضراراً جادة بحياة المواطنين ليست بأقل من فرض المجاعة عليهم»، مشدداً على ضرورة وقف مثل هذه الإجراءات.

وتفرض دول أوروبية والولايات المتحدة الأميركية عقوبات اقتصادية قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري وآخرها ما يسمى بـ«قانون قيصر» الأميركي، وذلك بسبب رفض الحكومة الشرعية السورية الانصياع إلى أوامر تلك الدول والتي تهدف من ورائها إلى سلب الدولة السورية قرارها السيادي، من خلال دعم التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة لمحاربة الجيش العربي السوري الذي تمكّن من القضاء عليها ودحرها من أغلب المناطق السورية.

وأشار مندوب إيران إلى السلوكيات اللاإنسانية وغير القانونية للكيان الصهيوني خلال العقود الماضية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تتضمن ممارسات تعسفية مثل التطهير العرقي الواسع وتدمير المنازل ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين والحصار اللاقانوني على قطاع غزة والمجازر بحق المدنيين مثل الأطفال والنساء الأبرياء والتي تشكل أمثلة واضحة على جرائم الحرب.

ولفت تخت روانجي إلى أن الممارسات الوحشية من قبل النظام السعودي في العدوان على اليمن على مدى الأعوام الستة الماضية مثال آخر جرى فيه قتل آلاف المدنيين ومهاجمة المنازل والمستشفيات والمدارس والأسواق والأماكن الدبلوماسية وحتى مراسم الأعراس والعزاء وتم استخدام المجاعة ضد المدنيين كأسلوب حربي، ما أدى إلى إيجاد أسوأ أزمة إنسانية في العالم المعاصر.

وبيّن أنه ورغم أن حظر الحرب يعد مبدأ أساسياً في القوانين الدولية ولكن للأسف فإن النزاعات المسلحة ما زالت حقيقة قائمة في زماننا وفي الوقت ذاته لا يتم الالتزام بقواعد بديهية مثل الحفاظ على حياة المدنيين.

بموازاة ذلك، دعت روسيا وفرنسا إلى عقد اجتماع قمة للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بأسرع وقت ممكن لبحث عدد من القضايا والنزاعات الإقليمية والدولية الملحة، حسبما ذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان نقلته «سانا».

وقالت الوزارة في بيانها عقب اجتماع في العاصمة الفرنسية باريس بين بوغدانوف ودوريل: إنه «في أعقاب المحادثات تم التأكيد على أن روسيا وفرنسا بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي لهما دور ومسؤولية خاصة في تسوية الأزمات الإقليمية»، موضحة أنه تم الاتفاق على مواصلة الاتصالات والتعاون البنّاء بين البلدين حول قضايا الساعة على جدول الأعمال الدولي.

وأشار البيان إلى أن الجانبين تبادلا بشكل مفصل الآراء حول الوضع في الشرق الأوسط، كما تم إيلاء اهتمام خاص للوضع في سورية وليبيا ولبنان والأراضي الفلسطينية.

وكالات